بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة
رئيس الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	١٨٧
بتاريخ:	٣٠ / ١ / ٢٠١٧

ملف رقم: ٣٣٦/١/٥٨

السيد الأستاذ المستشار/ رئيس المحكمة الدستورية العليا

تحية طيبة وبعد...

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (٦٩ / ج) المؤرخ ٢٠١٣/١٢/٣١ إلى السيد الأستاذ المستشار رئيس مجلس الدولة بطلب استطلاع رأى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بشأن تقييم الدرجات العلمية التي تمنحها الكليات بنظام التعليم المفتوح.

ونفيد: أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١١ من يناير عام ٢٠١٧م، الموافق ١٣ من شهر ربيع الآخر عام ١٤٣٨هـ؛ فتبين لها أن هناك عدة قضايا بشأن الموضوع محل طلب الرأي الماثل منظورة أمام المحكمة الدستورية العليا تحمل أرقام (٥٨) لسنة ٣٦ القضائية. دستورية، و(١٥٧) لسنة ٣٦ القضائية. دستورية، و(٥٨) لسنة ٣٨ القضائية. دستورية، و(٧١) لسنة ٣٨ القضائية. دستورية، وأن هذه القضايا مازالت متداولة، ولم يُفصل فيها حتى الآن.

ولما كان ما تقدم، وكان من المستقر عليه في إفتاء الجمعية العمومية عدم ملاءمة التصدي للموضوع بإبداء الرأي فيه متى كان مطروحًا على القضاء.

مجلس الدولة
مركز المعلومات بالجمعية العمومية
لقسمي الفتوى والتشريع

وترتيبًا على ذلك، وباعتبار أن المسألة الأساسية موضوع طلب الرأي الماثل مطروحة على المحكمة الدستورية العليا في القضايا المشار إليها، فمن ثم يغدو من غير الملائم – والحالة هذه – إبداء الرأي في هذا الموضوع.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، إلى عدم ملاءمة إبداء الرأى فى الموضوع، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريرًا في: ٢٠/ ١/ ٢٠١٧

رئيس
المكتب الفني
المستشار/
مصطفى حسين السيد أبو حسين
نائب رئيس مجلس الدولة

رئيس
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
المستشار/
يحيى أحمد راغب دكروري
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

مع أزكى تحية وتسليم مشيرة

مجلس الدولة
مركز المعلومات - الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

أحمد/